التقرير السنوي: 2022

عام أخر من تغييب العدالة في ليبيا

LCW
LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

مارس 2023

LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

منظمة حقوقية غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2019 مسجلة في المملكة المتحدة. تعمل من خلال شبكة تغطي كافة أنحاء ليبيا وتختص في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.

تعمل المنظمة مع شركاء محليين ودوليين على تقديم المساندة القانونية ومناصرة الضحايا والناجين لتفعيل المسائلة والمحاسبة وللحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

تعد المنظمة عضو فاعل في ائتلاف المنصة الليبية وعضو مؤسس في الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب. كما أنها عضو في التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

الفهرس

1. الوضع الليبي منذ سنة 2011 — 04
2. المقدمة — 06
3. المنهجية — 08
4. السياق العام خلال سنة 2022 — 09
5. الإطار القانوني — 13
   - الطبيعة القانونية للإنتهاكات المرتكبة في ليبيا في سنة 2022 — 14
   - الإنتهاكات التي قد ترتقي لجرائم ضد الإنسانية — 15
   - جرائم الحرب — 16
   - خروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان — 17
6. الانتهاكات التي وثقتها منظمة رصد الجرائم في ليبيا خلال العام 2022 — 19
   - الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن العمليات العسكرية — 20
   - الانتهاكات ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء — 22
   - المقابر الجماعية — 23
   - الاعتقالات التعسفية والخطف والإخفاء القسري — 24
   - التعذيب وضروب المعاملة الأخرى — 25
   - القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع — 27
   - انتهاكات ضد المجتمع المدني — 29
   - انتهاكات ضد المتظاهرين سلميا — 31
   - الإحصائيات — 32
7. الخلاصة — 33
8. التوصيات — 35

1. الوضع الليبي منذ عام 2011

عند اندلاع احتجاجات عام 2011 وما تبعها من نزاع مسلح انتهى بإسقاط نظام الحكم السابق، كانت توقعات الشعب الليبي ترمي الى تأسيس دولة القانون والعدل واحترام الحريات، إلا أن وضع حقوق الإنسان في ليبيا اليوم يمثل مؤشرا واضحا على فشل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة في تحقيق هذه المطالب.

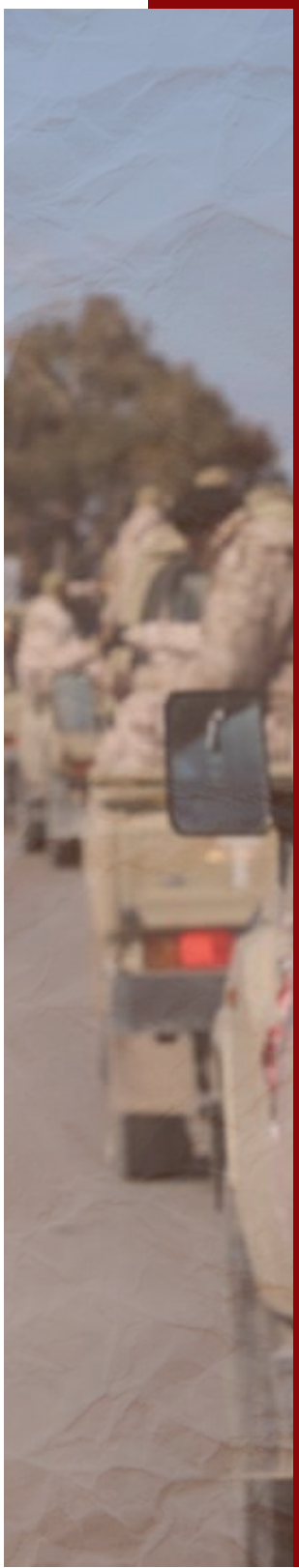

تؤمن مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا أن المسار الديمقراطي والتغيير الجذري يحتاج للوقت والجهد والسعة والقدرة والتخطيط والإدارة الرشيدة اللازمة للأزمة للخروج من المحنة السياسية والعسكرية خصوصا مع انتشار السلاح والميليشيات والانقسام المؤسساتي، لكن ممثلي الحكومات الليبية والأجهزة الأمنية وتدخل بعض الدول في محركات الصراع ساهم في دعم المجموعات المسلحة بالمال والعتاد. بالإضافة إلي قيام الأجهزة التابعة للحكومة بالتضييق على كافة مكونات المجتمع المدني من نشطاء ومدافعين ومحامين وصحفيين وأعضاء نقابات مختلفة وغيرهم، وتشويه سمعة منظمات حقوق الإنسان التي تتحدث عن واقع الانتهاكات ضد المدنيين والمهاجرين، الأمر الذي يعرقل التحرك باتجاه الدولة المدنية وسيادة حكم القانون.

لا يسمح أيضا للأجسام والآليات الدولية بالدخول للأراضي الليبية إلا بتصريح ومراقبة من الجماعات المسيطرة على الأرض، والتي فشلت بدورها في فهم الواقع الليبي بسبب الانقسام وتردي الوضع الأمني وانتشار الإفلات من العقاب وبسبب ضعف الموارد البشرية التي توظف داخل الأجسام الدولية المختلفة والتي لا يمتلك بعضها الكفاءة والقدرة على فهم الأزمة الليبية ما يحد من قدرتهم على وضع الحلول الناجعة.

خلال أعوام طويلة، صرفت مبالغ طائلة للتعامل مع النزاع في ليبيا وعواقبه ولم ينجح ذلك إلا في تضميد جراح قلة قليلة من الضحايا، لأن كافة الحلول ليست علاجا لجذور المشاكل بل تعاملات سطحية مع النتائج المؤلمة التي سببتها الحرب.

منذ انطلاق عملها رسميا عام 2019، لم تر منظمة رصد الجرائم في ليبيا أي تطور إيجابي في وضع حقوق الإنسان الليبي. ولم يثبت قبل هذه الأعوام أن الحكومات المتعاقبة والأطراف المهتمة بالشأن الليبي قد أثرت في تطوير آليات فعالة في شرق وغرب البلاد.

ولا يقع اللوم في هذا الفشل إلا على أطراف النزاع المسلح ومن يدعمهم.

لن تتوقف منظمات المجتمع المدني عن عملها في ظل التقييد المتعمد من الأجهزة التابعة للدولة خصوصا المنظمات العاملة على توثيق الانتهاكات التي تقوم بها مجموعات تابعة للحكومتين المتنافستين، فهذا هو جل دورها الحقيقي الهادف لمراقبة الدولة لأن أساس التعامل مع الأزمة الحالية هو تسليط الضوء على الانتهاكات ومرتكبيها والدعوة لمسائلة ومحاسبة الجناة والبحث عن سبل الانتصاف للضحايا، من خلال تفعيل دور القضاء والقطاعات القانونية والدعوة للمصالحة الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال العدالة الانتقالية وتوثيق الانتهاكات وقت حدوثها وتوفير الدعم المعلوماتي للأجسام الحيادية المستقلة الدولية لتوفير المشورة.

يجب على الآليات الدولية التي ترغب في فهم الحالة الليبية أن تستمع للضحايا والناجين وللنشطاء والمدافعين حتى تتمكن من تحديد أطر المصالحة الوطنية ودعم استقلال القضاء عن الحكومة وتحشيد الضغط اللازم لجلب الجناة للمحاكم وتفعيل المحاسبة والانتقال لمرحلة العدالة الانتقالية.

تعج سجون ومراكز الاحتجاز في ليبيا اليوم بأعداد كبيرة من المعتقلين تعسفيا ومن دون إجراءات قانونية، بعضهم لا يعرف طبيعة التهم الموجهة إليه منذ سنوات، ويحتجز البعض الآخر انفراديا لأشهر طويلة، وأغلبهم لا يتمكن من رؤية عائلاتهم وممثليهم قانونيا، وجميعهم يحرمون من الرعاية الطبية بالمعايير المنصوح بها دوليا، وأينما وجد ضحايا محتجزون بصفة رسمية أو غير رسمية، يتعرضون للضرب والأذى الجسدي والنفسي وشتى ضروب المعاملة المهينة واللا إنسانية.

ينبئ تغييب العدالة من قبل الحكومة بخروج أجيال تحتاج للدعم النفسي المكثف في ظل نقص المختصين في الدعم النفسي. مما يعني أن التنمية المجتمعية والحياة الكريمة التي يحلم بها الليبيين تتطلب حتما سرعة التعامل الفعال والرشيد مع آثار الحرب وعواقبها ونزع السلاح للحد من العنف والإساءة والترهيب قبل أن تتفاقم الأزمة الليبية لما هو أسوأ وأعظم.

2. المقدمة

يركز التقرير السنوي لمنظمة رصد الجرائم في ليبيا على الحالات التي رصدها ووثقها فريق المنظمة العامل على ليبيا منذ بداية شهر يناير وحتى نهاية شهر ديسمبر 2022. لا يسرد هذا التقرير كافة المعلومات والإحصائيات حول القضايا التي وثقتها المنظمة خلال العام إما بسبب خوف الضحايا والشهود من الملاحقة أو بسبب شعور الخذلان أو الاعتقاد السائد بانعدام فائدة التوثيق الناتج عن تعطل القضاء الوطني وعدم فاعلية القضاء الدولي حتى الآن. كذلك فإن الانتهاكات التي قمنا بذكرها في هذا التقرير تمثل الحالات التي وافقت وأعطت الإذن بالتصرف بالمعلومات.

يسرد التقرير مزاعما جمعت من شهود وضحايا تفيد بوقوع 561 جريمة ارتكبت ضد مدنيين ليبيين ومهاجرين رصدتها المنظمة في شرق وغرب ووسط وجنوب البلاد.

منها مزاعم بوقوع 231 انتهاك ضد المهاجرين في البحر أو على الأرض الليبية، و 62 حالة لمدنيين وناشطين وصحفيين تم خطفهم واعتقالهم، بعضهم أخفي قسريا وأغلبهم تم تعذيبهم ثم إطلاق سراحهم وبعضهم الأخر مازال رهن الاحتجاز التعسفي ودون محام، ويشير لتفاصيل مقتل 42 ضحية إعداما بالرصاص أو تحت التعذيب، بالإضافة للتعدي على 40 متظاهر سلمي بالإهانة أو وضعهم في الحجز تعسفيا.
يشير التقرير أيضا من خلال سرد بعض الإفادات لحالات تعذيب في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية حيث صرح للمنظمة بإدراج تفاصيل 5 حالات تعذيب فقط رغم أننا وثقنا أعدادا أكبر لكن لم يوافق الضحايا أو أهاليهم أو الشهود بإدخالها في بيانات هذا التقرير العلني. يشرح التقرير ماهية وتفاصيل حدوث هذه الجرائم المزعومة باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان ولقانون الحرب. من الإجمالي، يسرد التقرير أيضا تفاصيل مقتل 34 مدنيا سجلت ضمن الخسائر البشرية بسبب الألغام أو وقوع اشتباكات بين مجموعات مسلحة تتبع الحكومتين ووقوع 56 ضحية ضمن الإصابات البشرية والعثور على 91 جثة في مقابر جماعية بمدن الساحل الشمالي الليبي حيث تمثل الأخيرة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

من المهم الإشارة إلى أن انتهاكات وإجراءات تعسفية أخرى ذكرت أيضا في التقرير بالإشارة لمصادر إعلامية أو حكومية ضمنها إحصائيات معلنة، لكنها لم تحسب من الإجمالي المذكور لأن المنظمة لم تعمل على رصدها.

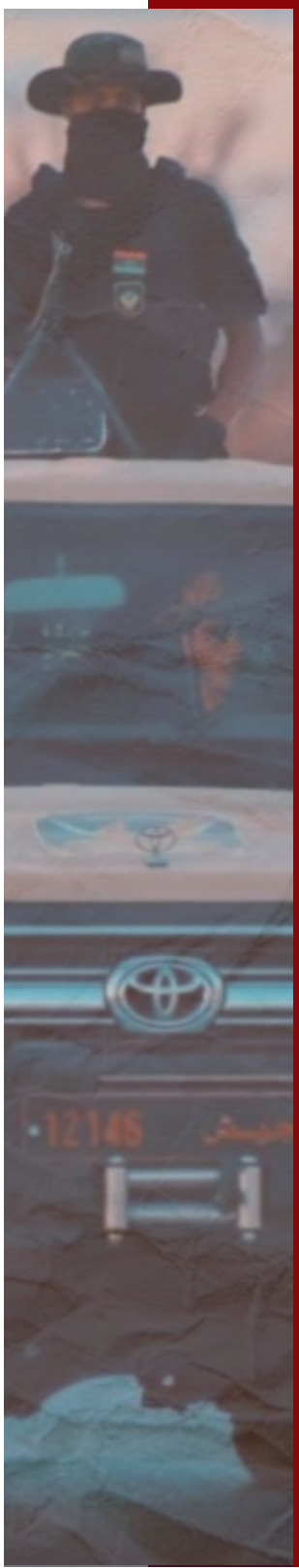

خلال العام، وثقت منظمة رصد الجرائم بشكل دقيق ومفصل أكثر من 84 حالة أحيل منها أكثر من 60 ملف ومراسلة إلى عدة جهات وآليات دولية منها البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن الدولي المعنية بليبيا ومكتب المدعي العام بمحكمة الجنايات الدولية.

يأتي هذا التقرير استكمالا للمعلومات التي وردت في تقاريرنا الدورية الشهرية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. حيث تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق عمل المنظمة وبالتعاون والاستشارة مع باحثين أكاديميين متخصصين في مجال القانون الدولي، إيمانا منا بأهمية هذا العمل الإنساني ولما فيه من صالح للضحايا والناجين والشهود وعائلاتهم.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان والتي تشكل أغلبها جرائم بموجب القانون الليبي أيضا. يشرح التقرير أسباب هذه الخروقات وتأثير انهيار الوضع السياسي والعسكري على زيادة انتشارها ودور ذلك في الحد من القدرة الى اللجوء للقضاء وتفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب. يوضح التقرير مدى خطر الانتهاكات المذكورة باعتباره الوسيلة القانونية والتوعوية المثلى للتصدي لخطر هيمنة الميليشيات والسلطات الحاكمة في ليبيا والتي تنبئ في حال استفحالها وزيادتها بتهديد الأمن العام وانتشار العصابات والجماعات المسلحة وتجار البشر.

أخيرا، يهدف هذا التقرير وكافة تقارير المنظمة وأبحاثها ونشاطاتها إلى وصم الانتهاكات ومرتكبيها والضغط من خلال مناصرة الضحايا المدنيين في ليبيا وخصوصا الفئات الضعيفة والهشة مثل المهاجرين وطالبي اللجوء، وتفعيل دور المنظمات والآليات الدولية من خلال تزويدها بالمعلومات اللازمة للتأثير على الجهات الفاعلة والدول والحكومات المهتمة بالشأن الليبي. يهدف التقرير أيضا لدعم فتح التحقيقات النزيهة والشفافة من أجل تعزيز المسائلة والمحاسبة والحد من الأضرار الناتجة عن الحرب والانفلات الأمني وغياب القانون، ويهدف الى الدعوة لبناء دولة القانون والحث للقضاء على كافة أشكال العنف والممارسات الإجرامية.

لا تسعى التقارير العلنية هذه لإثبات المسؤولية القانونية ضد الجناة بل دعم المزاعم التي يسردها الضحايا ومن معهم والتي تشير لانتهاج ممارسات متكررة وممنهجة، فالغرض الأساسي هو دعوة القضاء المحلي والدولي للعمل لإثبات أو إنكار حدوث هذه الانتهاكات وجلب المتهمين بصورة قانونية وعادلة للقضاء.

3. المنهجية

تعتمد منظمة رصد الجرائم في ليبيا على أبحاث استقصائية ميدانية لجمع المعلومات حول الحالات التي قامت برصدها وتوثيقها. حيث قام فريق الرصد الموزعين على مختلف مناطق ليبيا بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين والوصول الى الضحايا والشهود وجمع المعلومات الأولية اللازمة حول الأحداث والمزاعم التي حدثت في ليبيا منذ يناير وحتى ديسمبر 2022.

بدأ العمل على تجميع البيانات وتحليلها من خلال الأرشفة والتدقيق بالمصادر المختلفة منذ منتصف شهر نوفمبر 2022 حتى إغلاق فترة إضافة البيانات والإحصائيات والتعديل اللغوي والتدقيق في جودة المعلومات والتأكد من صحتها حتى منتصف فبراير 2023. وكما اعتادت منظمة رصد الجرائم في ليبيا فقد تم اتباع معايير الرصد والتوثيق المعتادة، حيث ترسل تحديثات يومية من قبل الراصدين الى مسؤول التوثيق ثم تمر المعلومات بمرحلة من التحقق للوصول إلى معلومات دقيقة حول مزاعم الشهادات والأدلة والقرائن والسجلات والوثائق ذات الصلة لفحصها وأرشفتها بشكل رقمي آمن. ثم تحدد أهداف توثيق الحالات كل حسب المعلومات المتوفرة.

تتحقق المنظمة من مصادر عدة غير الضحايا والشهود المستهدفين منها نشطاء وصحفيين متعاونين وأطباء ووحدات الطوارئ وجهاز الإسعاف والمحامين والضحايا الآخرين ومن سكان المناطق التي تحدث بها الانتهاكات، بالإضافة الى الأدلة المصاحبة مثل الصور ومقاطع الفيديو والتقارير الطبية وتقارير الطب الشرعي ومحاضر الشرطة ورسائل وشكاوى أو ملفات قدمت للأجسام القضائية الأخرى كل حسب السعة والقدرة.

يساند عملية المراجعة خبراء قانونيون واستشاريون في القانون الدولي لفحص طبيعة المعلومات وتصنيف الانتهاكات ومقاربتها مع الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة، والوصول إلى تحليل قانوني حسب المعايير المتبعة دوليا لتعتمد بعد ذلك للتداول والمشاركة مع الآليات المعنية بعد أخذ الإذن المكتوب بالموافقة المستنيرة من الضحايا المعنيين. كما تستعين المنظمة أيضاً بخبراء أسلحة لتحليل بقايا الأسلحة ومخلفات الحرب المستخدمة لاسيما في وقائع الهجمات الجوية والبرية على المدنيين أو الأعيان المدنية، ومشاركة كافة الاقتراحات المعنية بالحالات مع المبلغين مسبقا لضمان سلامتهم وسلامة الفريق.

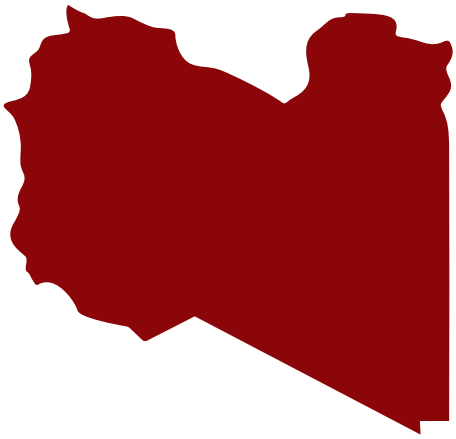

4. السياق العام خلال سنة 2022

لا يمكن فصل السياقين السياسي والعسكري في ليبيا عن بعضهما بسبب استمرار الانقسام بين واجهتين إحداهما في الشرق والأخرى بالغرب منذ عام 2014 وحتى الآن. ذلك أن انعدام سيادة القانون تسببت بشكل واضح خلال العام في ظهور مجموعات مسلحة بعضها لا تأتمر بأوامر الحكومة التي تواليها وبعضها ينخرط في ممارسات غير قانونية بتفويض أو تجاهل من الحكومة أو بالاتفاق معها.

أصبحت مسألة انتشار السلاح التي تعرقل أي خطوات نحو توحيد حكومة ليبية واحدة والتي تساهم في زيادة نفوذ المجموعات المسلحة والميليشيات وعنادها القائم مع كافة الأطراف، مسألة غير مطروحة على طاولات النقاش والحوارات الليبية - الليبية الداخلية. لم تقم الواجهتين السياسيتين خلال العام بدعم علني أو واضح لعملية السلام أو نزع السلاح و بدلا من ذلك ازدادت الانقسامات العسكرية في المنطقة الغربية بين تشكيلين يقود إحداهما فتحي باشاغا مدعوما من القوات المسلحة العربية الليبية، وعبدالحميد الدبيبة الذي تدعمه ميليشيات مدمجة بالمجلس الرئاسي الليبي ووزارات الداخلية والدفاع بحكومة الوحدة الوطنية.[1]

أدى هذا الصدع السياسي لخلق نزاعات قصيرة المدى أدت لمقتل وإصابة مدنيين لا يشاركون في العمليات العدائية بعضهم خسائر بشرية في قصف عشوائي و تبادل لإطلاق النار،[2] والبعض الأخر أصيبوا أو قتلوا بسبب الألغام.[3] كذلك أدى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في ظل انقطاع أساسيات الحياة من كهرباء وماء وخدمات صحية والتي تم استهدافها أيضا في العمليات العسكرية إلى خروج مظاهرات في الشرق والغرب للمطالبة بحقوقهم الأساسية وتعويضات عن الخسائر المادية التي لحقت بممتلكاتهم، أغلبها حدثت بمدن سرت وسبها وطبرق ومصراتة.[4] أثرت كافة العوامل السابقة على انعدام الأمن وغياب سلطة القانون وسيطرة

قبضة العصابات المسلحة قاصدة المال والمتاجرة بالبشر في كل من طبرق وبني وليد وصبراتة وزوارة والزاوية والخمس وامساعد واجدابيا وسبها والكفرة والقطرون، وهيمنة الجماعات المسلحة التي تتبع القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية ووزارة الداخلية والدفاع شرقا وغربا في بنغازي وطبرق وسرت و لم تتوقف جميعها عن خطف المدنيين واعتقالهم تعسفيا وابتزازهم للحصول على المال وتعذيب الضحايا وسوء معاملة المحتجزين منهم. استغلت الأطراف الليبية المتصارعة المشهد الأمني المتزعزع لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية لتأجيل السير نحو الانتخابات وفرضت قيودا غير قانونية على النشطاء ومؤسسات المجتمع المدني.

[1] "اشتباكات تجير باشاغا علي الخروج من طرابلس بعد محاولات للدخول". رويترز. 17 مايو 2022.

[2] "ليبيا: مقتل مدنيين في اشتباكات عنيفة بين الميليشيات في طرابلس". ميديل إيست أي. 22 يوليو 2022.

[3] "ل‌يبيا: مجموعة فاغنر الروسية تضع ألغاماً أرضية بالقرب من طرابلس يجب على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق في استخدام الألغام غير المشروعة والفخاخ المتفجرة". هيومان رايتش ووتش. 31 مايو 2022.

[4] "تواصل الاحتجاجات في كافة المدن الليبية". ذا ليبيا أبديت. 2 يوليو 2022.

أنظر أيضا "حركة الاحتجاجات الليبية تعد باستمرار حملات التظاهر في ليبيا". رويترز. 3 يوليو 2022.

أنظر أيضا "الأمين العام للأمم المتحدة يحث على الهدوء في ليبيا مع انتشار الاحتجاجات". ذا غارديان. 3 يوليو 2022.

أصبح تركيز الاستخبارات الليبية والجهات الأمنية والجماعات المسلحة مسلطا على عمل الموثقين وتقييد المنظمات المحلية والدولية العاملة بالمجال الإنساني ووجهت الحكومات ذاتها اتهامات للمجتمع المدني لتطعن في استقلال المنظمات غير الحكومية لتفرض قسرا تسليم المعلومات للحكومة عن نشاطاتها في مجال حقوق الإنسان بدلا من القيام بدورها في توفير الأمن القومي وملاحقة الجناة المسؤولين عن جرائم حرب بعضها قد يرتقي لجرائم ضد الإنسانية.[5] اتهمت هذه الأطراف الحكومية المجتمع المدني بالجوسسة والعمل للأجندات الخارجية حيث باشرت الحكومة بتحريك ذوي السيطرة والقوة لترهيب وتهديد النشطاء والفاعلين الإنسانيين واختطافهم وتوجيه أصابع اتهام لهذه المنظمات بدلا من التعامل مع الانتهاكات والنظر لحال الضحايا.[6]

تزامنت هذه الإجراءات التعسفية ضد المجتمع المدني مع حملات ملاحقة وتهديد ضد المدافعين والنشطاء والصحفيين حيث تم التعدي بالضرب والإهانة والاعتقال الغير قانوني ضد العشرات منهم خلال العام.

يظهر واضحا أيضا أن مكتب النائب العام بطرابلس يرفض التعامل مع أغلب القضايا التي تخص المعتقلين تعسفيا والحالات التي يتم اعتقالها من قبل مجموعات مسلحة تتبع وزارة الداخلية والدفاع، فقد كان رد مكتبه شفويا ورد النائب العام شخصيا علي أغلب الحالات التي تم التبليغ عنها أن المكتب ليس له أي سيطرة أو قدرة علي هذه المجموعات والتي من أهمها وأكثرها ورودا في الحالات الموثقة جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وجهاز دعم الاستقرار، التابعين للمجلس الرئاسي الليبي بطرابلس، وقوة العمليات المشتركة بمدينة مصراتة والكتائب التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية وجهاز الأمن الداخلي شرقا.

ورغم إعلان مكتب النائب العام عن فتح تحقيق شامل في قضايا ضحايا المقابر الجماعية بترهونة، أكد الصديق الصور بمؤتمر صحفي في أغسطس 2022 أن عشر مذكرات قبض صدرت ضد متهمين بجرائم ترهونة من بينهم عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم الكاني وعمر خليفة عبد الرحيم الكاني. كما أكد أن عددا من هؤلاء فرو لمصر وتونس والسعودية وأن مكتبه قد أصدر 366 مذكرة قبض أخري ضد جناة مسؤولين عن جرائم حرب،[7] تواردت رغم كل هذه التطورات التي تبدو إيجابية معلومات لمنظمة رصد الجرائم في ليبيا من خلال شهادات جمعت من أهالي ضحايا هذه المقابر الجماعية تفيد بتورط جهاز الردع بطرابلس بفرض قيود على عمليات استخراج الجثث ومنع إيصال المعلومات حول تحديد هويات الضحايا والتكتم على

[5] تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة بليبيا، الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان. "A/HRC/50/63". 27 يونيو 2022.

[6] صدرت قرارات وقوانين تعسفية مجحفة يظهر من خلالها مدى إصرار الحكومة على تبني سياسة الرقابة الغير قانونية لأجهزة الاستخبارات و الأجهزة الأمنية منها صدور القانون رقم 5 لعام 2022 والذي يسمح لهيئة حكومية بحجب المحتوي الإلكتروني عن المواطنين و يسمح بمعاقبة استخدام التشفير الرقمي، و الذي يعرض المستخدمين من عامة الناس و المحامين و النشطاء لخطر الاعتقال و التتبع.

[7] "النائب العام يؤكد صدور (376) مذكرة توقيف وإحضار بحق مطلوبين في قضية مقابر ترهونة الجماعية". وكالة الأنباء الليبية. 17 أغسطس 2022.

الأدلة التي جمعت في بعض القضايا وتأخير العمل على تحقيقات المقابر الجماعية بترهونة لأغراض سياسية ومادية.

كذلك تقاعست الحكومتين في التعامل مع المهاجرين المحتجزين بمراكز الهجرة التابعة لما يعرف بـ"جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" والذي يستمر بوصف هذه المراكز على أنها مراكز لإيواء المهاجرين والتي هي بواقع التوثيق والشهادات بالتقارير المحلية والدولية وبتصريح علني من رئيس حكومة الوحدة الوطنية، ليست إلا سجونا تسوء فيها الظروف المعيشية المتدنية جدا ويكثر فيها التعامل اللاإنساني والعنصرية والتمييز والتعذيب والقتل.[8] كذلك استمر خفر السواحل الليبي في إرجاع المهاجرين من البحر الى مراكز احتجاز قذرة ومتدنية تنتشر فيها الأمراض المعدية والحشرات. [9]

زاد الوضع انهيارا بانخراط العاملين بالمراكز من حراس ومدراء وموظفي جهاز الهجرة في شبكات التهريب التي تقوم بالاتجار بالبشر واستعباد المهاجرين واستغلالهم جنسيا وفي العمالة القسرية وتعذيبهم واغتصابهم وإخفائهم قسريا في أحداث متفرقة وثقتها المنظمة.

أثر دخول الحكومة في صفقات الفساد الإداري والمالي أيضا على انخراط العديد من المؤسسات القضائية والأمنية والأفراد ذوي النفوذ وأصحاب القرار في ممارسات غير قانونية مع الجماعات المسلحة،[10] الأمر الذي يدينها بشكل مباشر في انعدام الأمن وغياب المساءلة وحكم القانون والإفلات من العقاب، ويبطئ هذا حتما في الدعوة لانتخابات نزيهة أو اللجوء للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية على المدى القصير والبعيد.

[8] "ليبيا: رئيس الحكومة يعترف بظروف الاحتجاز غير الإنسانية للمهاجرين". المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. 18 ديسمبر 2022.

[9] "المهاجرين واللاجئين في ليبيا". يوروميد رايتس. تحديثات إحصائيات شاملة نصف أسبوعية لكافة المهاجرين واللاجئين بالإقليم المتوسطي الليبي للأعوام 2022 و2023.

[10] "تقارير ديوان المحاسبة الليبي منذ عام 2011 حتي عام 2021". الموقع الرسمي لديوان المحاسبة الليبي. أخر تحديث للدخول فبراير 2022.

5. الإطار القانوني

تعد الانتهاكات المرتكبة في ليبيا جرائم طبقا لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتتأثر طبيعة مسؤولية الدولة الليبية من الناحية القانونية بواقعين أساسيين، الأول يدور حول استمرارية النزاع المسلح القائم وعدم مضي الحكومتين في التعامل مع هذا الوضع بفرض إجراءات لإنهاء الانتهاكات من خلال تفعيل القضاء المستقل من جهة والسعي لتوفير سبل الحماية للأشخاص الموجودين على أراضيها من جهة أخرى.

يتعلق العامل الثاني بتوحيد الحكومة الليبية وتنظيم خطة سحب السلاح وإنشاء الجيش والسير نحو انتخابات نزيهة تضمن حقوق المواطنين. وقد تبدو هذه العناصر مجتمعة متداخلة في إدارة الأزمة الليبية في ظل وجود تشريعات ليبية تخلو أغلبها من الإشارة لمبادئ حقوق الإنسان وخاصة بما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سياق النزاع المسلح.[11]

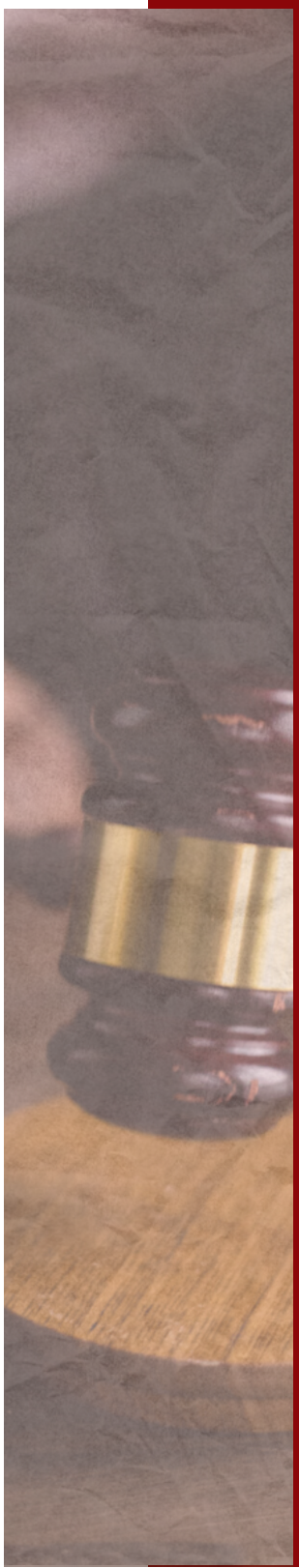

الطبيعة القانونية للانتهاكات المرتكبة في ليبيا خلال العام 2022

لغرض تركيز هذا التقرير على الانتهاكات التي وثقتها منظمة رصد خلال العام 2022 في ليبيا، سيتطرق التقرير لتجريم الادعاءات الموثقة خلال السنة على وجه التحديد. تجدر الإشارة إلى أن وضع حقوق الإنسان في ليبيا مهترئ بشكل كبير وقد لا يسع ذكر كافة الفراغات القانونية والإجراءات التعسفية الناتجة عن عدم توافق القانون الليبي مع المعايير الدولية.

[11] ضمن القانون الليبي قبل حرب 2011 إفلاتا واضحا من العقاب لمن يمثلون أجهزة الدولة حيث خلت التشريعات من المعايير الأساسية للتعامل مع المحتجزين والتي تضمن الحد الأدنى من التعامل الإنساني. أثر ذلك على طبيعة الممارسات التعسفية والتعامل بقسوة مع المعتقلين. واستمرت ممارسات الأجهزة الأمنية الاستخباراتية لسنوات طويلة كوسائل متعارف عليها لغرض انتزاع المعلومات والترهيب والهيمنة. مورست هذه الانتهاكات بتساهل وتجاهل واضح من قبل الحكومة حتى بعد تغير السلطة الحاكمة. وانعكس كل هذا بصورة أسوأ على المعتقلين والمدنيين بسبب انتشار السلاح والمجموعات المسلحة المتعددة الولاء. لا يوجد أيضا تشريع خاص بحماية المهاجرين فرغم أن المادة 10 من الإعلان الدستوري النافذ تقر بالحق في اللجوء وتجرم تسليم الملاحقين سياسيا، إلا أن قانون الهجرة لا يشمل بند الحماية من الملاحقة وأية استثناءات إنسانية أخرى. يجرم قانون الهجرة الليبي دخول الأجانب من دون أوراق رسمية ويضع عقوبات قاسية تتمثل في الحبس ودفع قيم مالية والإرجاع القسري ويفرض عقوبات تشمل أيضا الحبس والغرامة ضد المجتمع المستضيف للمهاجرين. أخيرا، لا يشمل القانون الليبي أية تشريعات تنطبق في حالة النزاع المسلح. وعلى الرغم من أن ليبيا ملزمة عرفيا بنسخ بنود حماية الفئات المستضعفة أثناء النزاع في قانونها المحلي، ينبئ تأخر تشريع قانون خاص بالحرب باستمرار الإفلات من العقاب ويؤثر على ضمانات المحاكمات العادلة لأن القانون الليبي الحالي يجرم التعدي على المدنيين في حالة السلم فقط.

لذلك تشير النقاط التالية لطبيعة الانتهاكات المزعومة والجرائم التي تم توثيقها منذ يناير حتى ديسمبر 2022:

- **الإنتهاكات التي قد ترتقي لجرائم ضد الإنسانية**

قد ترتقي الجرائم المرتكبة في مدينة ترهونة خلال فترة سيطرة المجموعة المسلحة المعروفة بـ"الكيانات" منذ العام 2016 وحتى العام 2020 لانتهاكات جسيمة طبقا للقانون الدولي حيث بلغ عدد الجثث التي تم استخراجها خلال هذه السنوات حتى نهاية عام 2022 لإجمالي 286 جثة، تم التعرف على هوية 193 منها.[12]

تفيد الشهادات التي جمعتها منظمة رصد الجرائم أن الضحايا المستهدفين في هذه المقابر قد قتلوا إما بالرصاص أو بسبب التعذيب في أماكن احتجاز رسمية وغير رسمية، لأسباب عدة تتعلق بانتماء الضحايا لحكومة طرابلس المعادية للمجموعة المسلحة آنذاك. حيث كان ولاء الكانيات قبل عام 2016 لحكومة الوفاق الوطني، لكن المزاعم الموثقة لحالات الناجين تشير لانقلابها ضد الحكومة وانتقال ولائها للقوات المسلحة الليبية بالشرق وقيام الكانيات باستهداف الضحايا والعائلات التي اعتقدت أنها تدعم حكومة الغرب الليبي منذ ذلك الحين.

بالإضافة لقيام الجناة باستغلال حالة الضعف عند البعض وتعذيبهم أو قتلهم لأسباب مختلفة منها السرقة أو الاستيلاء على أراضي الضحايا وعائلاتهم بترهونة ومشاكل شخصية أو قبلية أخرى. وباعتبار طبيعة الانتهاكات وحدتها ومنهجيتها على فترات طويلة من الزمن ضد مجموعات مدنية تنتمي في وجهة نظر الجناة لنفس القوى المعادية حينها، فإن العناصر مجتمعة تومئ بأن الجرائم المرتكبة في هذه الأحداث قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.[13]

لكن القضاء الوطني الليبي مازال ضعيفا في تعامله مع هذه الجرائم وهذا لا يعود فقط إلى تخاذل مكتب النائب العام الليبي في استمرار التحقيقات الفعالة والناجعة ورغبة بعض الأطراف في الحكومة في استغلالها لتجريم الأطراف السياسية المعادية،[14] وإنما يعود أيضا لخلو القانون الليبي المحلي من أية بنود لتجريم هذه الأفعال باعتبارها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. مما يعني أنه حتى وإن نجحت السلطات الليبية في تحريك التحقيقات بشكل فاعل ونزيه، لن يستطيع القضاء المحلي الاعتماد على الإطار التشريعي الناقص لمحاكمة هذه الجرائم باعتبارها انتهاكات حرب جسيمة.

---

[12] تابعت منظمة رصد الجرائم في ليبيا كافة الإحصائيات المنشورة من قبل الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين علي صفحتها الرسمية و حصرت الإجمالي حتي ديسمبر 2022 ب193 حالة تم التعرف علي هوياتهم. يمكنك الاطلاع على أخر المنشورات الخاصة بالهيئة والتي يذكر أخرها في 13 فبراير 2023 التعرف على إجمالي 220 شخصا.

[13] "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17تموز/ يوليه 1998." (المادة7).

[14] "ليبيا.. مقابر جماعية جديدة بترهونة تذّكر بأهمية محاسبة الجناة بدلا من الاعتراف بهم في العملية السياسية". الأورو متوسطي لحقوق الإنسان. 12 أغسطس 2022.

ويعني أيضا أن ليبيا بموجب قرار الأمم المتحدة 1973 الصادر عام 2011،[15] يجب أن تسمح لفريق المحكمة الجنائية الدولية إما بمحاكمة هؤلاء مباشرة، أو بمساعدة القضاء الوطني على إنشاء محاكم عسكرية محلية خاصة بهذه الجرائم ومقاضاة المتهمين فيها بموجب قواعد مطابقة النظام الأساسي للمحكمة واتفاقيات جنيف.

قد ترتقي الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا على مدى السنوات الماضية أيضا لجرائم ضد الإنسانية. فيعد استهداف المهاجرين غير النظاميين في بحر الإقليم الليبي، وإرجاع الأحياء منهم لمراكز الاحتجاز اللاإنسانية، وانتشار التعذيب والقتل والاسترقاق والإجبار على العمالة القسرية داخل أماكن الاحتجاز وخارجها لغرض الاتجار بالبشر بشكل ممنهج من قبل شبكات أغلبها تنتمي لجماعات مسلحة مسيطرة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني قد تشكل جرائما ضد الإنسانية. خصوصا في الحالة الليبية باعتبار استمرار النزاع القائم وانخراط جماعات بعلم الدولة أو بتجاهل تام منها في التجارة بالبشر والسخرة وسوء الوضع الإنساني.[16] أثر ذلك خلال العام على تدخل المحكمة الجنائية الدولية أيضا برغبتها في توسيع نشاطاتها في مجال التحقيق وتسليم تجار البشر باعتبارها انتهاكات جسيمة ذات علاقة بالنزاع المسلح.[17]

تعتبر أيضا الانتهاكات التي مارسها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سرت منذ عام 2014 حتى 2016 انتهاكات جسيمة قد ترتقي لجرائم ضد الإنسانية. لكن طابع المجموعات الإرهابية بتنظيم الدولة الإسلامية أثر على الطبيعة القانونية لمحاكمة المتهمين داخل ليبيا. وباستمرار العثور على مقابر جماعية في سرت حتى شهر أكتوبر من العام تزداد احتمالية العثور على أدلة أكبر وعلى جرائم أكثر لإدانة المتهمين منهم.

- **جرائم الحرب**

يعرف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية في مادته الثامنة جرائم الحرب بأنها الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية التطبيق في حالتي النزاع الدولي وغير الدولي. نظم قواعد الحرب من خلال مصادر أهمها اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949

[15] "قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 (2011)، جلسة مجلس الأمن 6498." S/RES/1973 (2011). 17 مارس 2011.

[16] "ليبيا: تقرير الأمم المتحدة يستنتج ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب منذ العام 2016". البيان الصحفي الصادر عن مكتب المفوض السامي التابع لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. اقتباس من السيد تشالوكا بياني من بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا " يتعرض المهاجرون، وطالبو اللجوء، واللاجئون لسلسلة من الانتهاكات في البحر، وفي مراكز الاحتجاز، وعلى أيدي المتجرين بالبشر. وتشير تحقيقاتنا إلى أن الانتهاكات ضد المهاجرين تُرتكب على نطاق واسع من قبل جهات حكومية وغير حكومية، بمستوى عالٍ من التنظيم وبتشجيع من الدولة، ويوحي ذلك بارتكاب جرائم ضد الإنسانية". 4 أكتوبر 2021.

[17] "بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أ. أ. خان، مستشار الملكة: مكتب المدعي العام ينضم إلى السلطات الوطنية في الفريق المشترك المعني بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا" المحكمة الجنائية الدولية. 7 سبتمبر 2022.

والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 واتفاقيات حظر الأسلحة المختلفة والتي صادقت ليبيا علي أغلبها.[18] و تمثل الانتهاكات الجسيمة لقواعد الحرب هذه التزامات أغلبها عرفية ملزمة لكافة الدول المصادقة منها وغير المصادقة، و بموجب الالتزام التعاهدي والالتزام العرفي، تعد السلوكيات في إطار العمليات العسكرية التي تعرض الأشخاص والأماكن المشمولة بالحماية للاستهداف جرائم حرب. تشمل هذه الانتهاكات الاستهداف بالقتل أو بالإصابة، أو بالتدمير الكلي أو الجزئي، أو بسرقة الممتلكات.

وباستمرار النزاع المسلح الداخلي في ليبيا، وبموجب الالتزام العرفي والتعاهد، تعد الأطراف الليبية مسؤولة بشكل مباشر عن الانتهاكات التي تستهدف المدنيين والأعيان التي يستفيد منها السكان. وتعد حكومة الوحدة الوطنية من جهة والحكومة التابعة للبرلمان والقوات المسلحة الليبية من جهة أخرى مسؤولتان عن جرائم الحرب التي حدثت خلال العام بسبب تبادل إطلاق النار والاستهداف العشوائي للمناطق السكنية والتي نشبت بين الجماعات المسلحة التي تتبع حكومتي فتحي باشاغا وعبد الحميد الدبيبة في طرابلس وعن الإصابات والخسائر البشرية والمادية التي نتجت عن الاشتباكات بين الكتيبة 92 مشاة وجهاز دعم الاستقرار خلال يوليو وأغسطس والناتجة عن الاستهداف العشوائي بقذائف و رصاص في مدينة الزاوية بين مجموعات مسلحة في سبتمبر من نفس العام.[19]

ولم تقم الحكومتين حتى الآن بعمليات نزع الألغام التي زرعتها المجموعات المسلحة التابعة لهم والمرتزقة الأجانب الموالين لهم من المناطق السكنية في سرت وبنغازي وطرابلس.[20]

- **خروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان**

تعد أغلب الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير خرقا لمبادئ حقوق الإنسان. وتعتبر ليبيا ملزمة بموجب مصادقتها على اغلب اتفاقيات حقوق الإنسان بالمسؤولية القانونية تجاه الأشخاص المتواجدين على الإقليم الليبي. صادقت ليبيا علي كل من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1965، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام 1981، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية،

[18] "قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني: المعاهدات و الأطراف و التعليقات". اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أنظر لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 وكافة اتفاقيات الأسلحة والقانون الدولي الإنساني العرفي.

[19] "بيان بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا بشأن الاشتباكات المسلحة الأخيرة في طرابلس". البيان الصحفي الصادر عن مكتب المفوض السامي التابع لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. 29 أغسطس 2022. أنظر أيضا "اشتباكات طرابلس .. خارطة المواجهات و الفصائل". أخبار الحرة. 27 أغسطس 2022.

[20] "ليبيا: ألغام أرضيّة ومخلّفات حربية أخرى تقتل المدنيين : يجب دعم جهود التطهير والمساعدة على تعافي ضواحي طرابلس". هيومان رايتس ووتش. 27 إبريل 2022.

المعاملة أو العقوبة اللا إنسانية أو المهينة عام 1984، و اتفاقية حقوق الطفل عام 1989، والميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام 1990.[21] وتحوي هذه الاتفاقيات التزامات تعنى بجرائم عديدة ارتكبت في ليبيا و وثقتها المنظمة خلالالعام أهمها حالات خطف وإخفاء قسري، وحالات إساءة معاملة واعتقال واحتجاز تعسفي وتعذيب وقتل خارج نطاق القانون ارتكبت أغلبها من جهات امنيه تتبع حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي الليبي والقوات المسلحة العربية الليبية.

تمس هذه الانتهاكات حقوق إنسان أساسية منها الحق في الحياة والحق في احترام الكرامة والذات البشرية والمساواة أمام القانون؛ والحق في محاكمة عادلة؛ وحرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي؛ ويحظر بموجب كافة هذه الالتزامات الحرمان من الحرية والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والعبودية والسخرة والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتمييز.

[21] أنظر كافة المعاهدات التي صادقت عليها ليبيا ضمن "قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان". هيئات المعاهدات الأمم المتحدة.

6. الانتهاكات

التي وثقتها منظمة رصد الجرائم في ليبيا خلال العام 2022

الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن العمليات العسكرية

يبدو جليا من خلال ما تم جمعه من معلومات خلال العام 2022 قيام المجموعات المسلحة بعمليات عسكرية واشتباكات في أحداث وثقتها المنظمة في سبها وأوباري والزاوية وطرابلس وبنغازي مما أدى لاستهداف التجمعات السكانية والمنشآت المدنية ووقوع خسائر بشرية ومادية، منها مستشفى ابن سينا بسرت ومستشفى الجلاء وفينيسيا ببنغازي ومحطات كهرباء عدة بالإضافة إلى محطات تابعة لشركة الشرارة النفطية ومنازل مواطنين.

كثر أيضا انقطاع خدمات الإنترنت تزامنا مع إشاعات وأخبار حول قيام السلطات المسيطرة في الشرق بقطع خدمات الإنترنت عمدا على إثر الاحتجاجات في منطقة أبو هادي ومدينتي سرت وطبرق.[22] كما قامت كتيبة طارق بن زياد بحرق منزل ناشط مدني بمدينة سرت في سبتمبر وتم تأكيد إصابة ومقتل 90 شخص على الأقل في هذه الأماكن.

إجمالي الخسائر البشرية المرصودة منذ يناير وحتى ديسمبر هو :

- 34 من الوفيات منهم 18 ضحية من ضمنهم 3 ثلاثة أطفال، قتلوا بطرابلس خلال اشتباكات بين الكتيبة 92 واللواء 52 واشتباكات أخرى بين قوات تتبع باشاغا وأخرى تتبع الدبيبة،[23]
- قتل ثلاث ضحايا منهم سيدة تبلغ من العمر 80 عاما وطفل عمره عشرة سنوات في مدينة الزاوية بسبب اشتباكات بين كتيبة شهداء النصر ومجموعة مسلحة أخرى،[24]
- قتل 3 ثلاثة مدنيين في سقوط قذائف عشوائية و تبادللرصاص ببنغازي منهم طفلة عمرها عامين،[25]
- قتل رجل و3 ثلاثة أطفال في مواجهات بين مسلحين في سبها،[26]
- أصيب 57 مدنيا منهم شخص واحد لقي حتفه لاحقا في المستشفى بسبب تبادل لإطلاق النار بين مجموعات وبسبب وقوع تدريبات عسكرية في مناطق مكتظة بالسكان في طرابلس وبنغازي وسبها و ورشفانة والزاوية.[27]

تشير الحالات أيضا إلى أن انتشار الألغام ومخلفات الحرب قد أودى بحياة الكثير من المدنيين دون جهود واضحة من قبل الدولة الليبية للحد من ذلك والعمل على إزالتها من المناطق السكنية. حيث قتل 5 خمسة مدنيين منهم 3 ثلاثة أطفال

[22] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس، يوليو، وأغسطس 2022.
[23] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو، أغسطس، وسبتمبر 2022.
[24] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير إبريل 2022.
[25] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير شهر مايو 2022.
[26] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير، يونيو، وأغسطس 2022.
[27] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير، فبراير، سبتمبر، نوفمبر، وديسمبر 2022.

ليبيين بمنطقة تاجوراء بالعاصمة طرابلس،[28] و2 مهاجرين أحدهما تشادي الجنسية والآخر لم يتم التعرف عليه بسبب ألغام مزروعة في منطقتي بنينا وعين زارة. وأصيب[29] 9 تسعة مواطنين ليبيين منهم 4 أربعة أطفال في عين زارة وتاجوراء وسرت والجفرة بإصابات بالغة بسبب انفجار الألغام أيضا.[30]

تشير المعلومات الواردة عن الحالات بالجفرة وسرت أن مرتزقة فاغنر قاموا بزرع هذه الألغام منذ عام 2019 وأجبروا المدنيين القاطنين بهذه المناطق على السماح للمقاتلين بإنشاء نقاط تمركز ومنصات للمدافع الثقيلة وزرعوا ألغاما في أراضيهم مما أدي لمقتل وإصابة عدد من المدنيين وعدد كبير من الحيوانات.[31]

تشير إحدى الإفادات إلى سقوط ضحايا بسبب وجود معسكرات التدريب في الأماكن الأهلة بالسكان،[32] حيث أكد أحد الشهود قائلا :

> سمعت صوت صراخ خارج المنزل خرجت بسرعة ووجدت جسد شقيقي ممتدا في الشارع أمام سيارته و كان ينزف بشدة، لم أعرف ما حدث في البداية! واعتقدت أنه تعرض للطعن لكن تحدث معي بصعوبة وقال إنها رصاصة ! نقلته بسرعة داخل السيارة في الطريق فقد الوعي مرتين! صاحبتني شقيقتي التي كانت منهارة وتصرخ بصوت عالي الى أن وصلنا للمستشفى !
>
> أدخلناه لقسم الإسعاف ثم أخذه الأطباء الى العمليات وكان يحتاج الى دم لكنه توفي رحمه الله بعد نصف ساعة. قال لنا الطبيب أنها رصاصة سلاح رشاش دخلت من ظهره واستقرت في الكبد مما تسبب في نزيف حاد في الدورة الدموية أدى الى الوفاة ! كحال باقي أسرتي لم نفهم ما حدث ؟!
>
> وفي اليوم الثاني أتى إلينا شخص وقال إن هناك تدريبات بالذخيرة الحية في معسكر يبعد اقل من 1 كيلومتر عن منزلنا وان وابلا من الرصاص سقط على الأحياء المجاورة أيضا ! قمنا بتقديم شكوى رسمية في أقرب مركز شرطة لكن لم يهتم أحد بالتحقيق في الحادثة وضاع دم أخي كغيره من الأبرياء !

[28] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير، إبريل،أكتوبر،يوليو، ونوفمبر 2022.
[29] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس وأكتوبر 2022.
[30] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير، مارس، مايو، أكتوبر، ونوفمبر 2022.
[31] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير 2022.
[32] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يونيو، ونوفمبر 2022.

الانتهاكات ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء

سجلت المنظمة بالإجمال 231 حالة لضحايا من المهاجرين تم العثور على 106 جثة منها تعود لمهاجرين لم يتم التعرف على هوياتهم وجدت على شواطئ كل من سرت والزاوية وبنغازي وتوكرة وبني وليد ودرنة وطرابلس وصرمان والقره بوللي وطلميثة وصبراتة وطبرق،[33] وظهرت آثار واضحة لحروق شديدة و آثار اطلاق نار على 25 جثة منها عثر عليها في كل من شاطئ صبراتة وبني وليد مع توالي أنباء حينها علي غرق و احتراق مركب للمهاجرين تعرض للاستهداف بالرصاص.[34]

وتوفي ثلاثة مهاجرين من الجنسية المغربية في مركز المايا للاحتجاز، توفي اثنان منهم نتيجة للإهمال الطبي، ووجد الثالث مقتولا لأسباب مجهولة.[35]

وقتل مهاجر في زليتن بالرصاص بسبب تواجده قرب موقع اشتباكات دارت بين مجموعات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية وأخرى موالية للحكومة الليبية المعتمدة من قبل البرلمان،[36] في حين قتل ثلاثة مهاجرين أحدهم من الجنسية المصرية والآخر من الجنسية السودانية والثالث مجهول الهوية في اشتباكات بمنطقة الزاوية.[37]

وثقت المنظمة أيضا مقتل طفلة فلسطينية الجنسية برصاصة مجهولة المصدر بمدينة بنغازي،[38] كما عثر على جثتين تعودان لمهاجرين لم يتم التعرف على هوياتهما في كل من سرت والقره بوللي.[39]

وتعرض طفل سوداني للتعذيب ثم أرسل خاطفيه فيديو أثناء التعذيب لعائلته قبل أن يعثر على جثته لاحقا في منطقة ورشفانة.[40] وتعرض 4 مهاجرين لإصابات إثر استهدافهم عمدا من قبل مهربي بشر بمدينة مساعد وتم نقلهم لتلقي العلاج بمركز طبرق الطبي.[41]

بالإضافة للإجمالي المرصود لهذه الحالات، أفاد شهود عيان للمنظمة أن مجموعة من مهربي البشر أطلقوا النار على حافلات جهاز الهجرة فرع طبرق كانت ترحّل 140 مهاجر من الجنسية المصرية على طريق مدينة امساعد الحدودية، مما يجبر السائقين على التوقف وقام المهربون بخطف مجموعة منهم.[42]

[33] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير، إبريل، مايو، يونيو، يوليو، نوفمبر، وديسمبر 2022.
[34] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أكتوبر، ويوليو 2022.
[35] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير 2022.
[36] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أغسطس 2022.
[37] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير وسبتمبر 2022.
[38] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو 2022.
[39] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو ويوليو 2022.
[40] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أغسطس 2022.
[41] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير ديسمبر 2022.
[42] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير ديسمبر 2022.

المقابر الجماعية

لازالت جرائم المقابر الجماعية المروعة تكتشف في ليبيا منذ خروج اللواء التاسع أو ما يعرف بـ"الكانيات" من مدينة ترهونة في منتصف عام 2020، ومنذ تحرير مدينة سرت من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في أواخر العام 2016.

فمنذ بداية عام 2022 تم العثور على 8 مقابر جماعية في مناطق وأحداث متفرقة في كل من ترهونة وسرت وسوق الخميس امسيحل. عُثر في هذه المقابر على إجمالي 91 جثة منها خلال العام، من هذا الإجمالي عثر على 68 جثة في سرت يعتقد أن الضحايا تم اعتقالهم وقتلهم في فترة سيطرة "داعش" على المدينة،[43] كما تم انتشال 2 جثتين في سوق الخميس امسيحل بضواحي العاصمة،[44] و عثر على 21 جثة أخرى بمحيط مدينة ترهونة حسب ما أعلنته الهيئة العامة للبحث والتعرف عن المفقودين.[45]

ولايزال عناصر متهمين بانتهاكات جسيمة ارتكبت في ترهونة وضواحيها من ميليشيا الكانيات تحت اللواء التاسع هاربين من العدالة، حيث أعلنت بريطانيا عن عقوبات ضد قيادات اللواء التاسع الموالي للقوات المسلحة الليبية بالشرق عام. من بين هؤلاء تم إدانة عناصر قيادية بالكانيات مثل الأخوين محمد وعبد الرحيم الكاني وحملت هؤلاء المسؤولية الجنائية عن أعمال الترويع والترهيب والقتل الجماعي والإعدامات التعسفية والاختفاء القسري، والتعذيب.[46] واتخذت هذه الخطوات من جهات خارجية لدعم مكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا وتحقيق العدالة للضحايا في ظل التهاون والاستغلال المتعمد للأطراف الليبية لهذه الكارثة الإنسانية التي ترتقي لجرائم ضد الإنسانية.

ووردت في شأن ضحايا المقابر الجماعية أيضا أخبار حول محاكمة 56 ليبي ممن قبض عليهم في سرت عام 2016 بإجراءات مدنية داخل محكمة غير عسكرية بمصراتة كانت أخر جلساتها المعلنة في أغسطس 2022 ووجهت ضمن التهم التي أعلنت عنها بعض المنصات الإعلامية تهمة "قتل مقاتلين من البنيان المرصوص" بدلا من توجيه تهم واضحة حول قتل المدنيين واستهدافهم.[47]

إن وجود متهمين في جرائم حرب في محاكم مدنية وتوجيه تهم غير واضحة وتهما قد تعد غير قانونية ضمن قواعد الحرب الدولية يعني أن أسس هذه المحاكمات غير قانونية أيضا. كما أن المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف تنص على الحق في ضمانات المحاكمة العادلة والتي توجب في الحالة الليبية أن تتم محاكمة المتهمين من تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في محاكم عسكرية خاصة وضمن

[43] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أغسطس، وأكتوبر 2022.
[44] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير ديسمبر 2022.
[45] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير أغسطس، نوفمبر، وديسمبر 2022.
[46] "بيان صادر عن المملكة المتحدة تفرض فيه عقوبات على ميليشيا الكانيات الليبية وقادتها". رويترز. 13 مايو 2021.
[47] "محاكمة 56 شخصًا في مصراتة بتهمة الانتماء إلى داعش" ذا ليبيا أبديت. 8 أغسطس 2022.

قواعد الحرب، مما يعني أن المحاكمة المدنية بالاعتماد على القانون المحلي فقط قد تجرم جميع المتهمين بمجمل الانتهاكات بنفس الدرجة وبناء على تشريعات لا تخاطب في مضمونها الجرائم المرتكبة في إطار نزاع مسلح.

286 جثة عثر عليها في المقابر الجماعية بسرت وترهونة مابين سنة 2022-2020

193 جثة تم التعرف عليها مابين 2022-2020

الاعتقالات التعسفية والخطف والإخفاء القسري

وثقت المنظمة خلال العام 2022، 62 حالة بين اعتقال تعسفي وخطف وإخفاء قسري ضد المدنيين من بينهم نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان ومدونين وصحفيين ومدنيين قصر في كل من سرت ومصراتة وبنغازي وطبرق وشحات والبيضاء وطرابلس والكفرة.

حيث تم تأكيد قيام كتيبة طارق بن زياد بخطف 9 مدنيين من بينهم قاصرين وإخفائهم قسريا، تم إطلاق سراح 5 منهم لاحقا ويضل طفلين ورجلين آخرين مفقودين، بينما لايزال اثنين آخرين معتقلين في السجن التابع للكتيبة في بنغازي. كما خطفت وأخفت مواطنا ليبيا أخر في مدينة شحات، و لا يزال مصير 4 مختطفين مدنيين من قبل ذات الكتيبة في سرت مجهولا.[48]

ولم تقتصر عمليات الخطف التي تقوم بها القوات المسلحة شرقا علي طارق بن زياد فقط، فقد تم تأكيد أن مسلحين يستقلون سيارات تابعة للقوات المسلحة الليبية قامت بخطف 10 مدنيين أخرين ببنغازي وسرت، بالإضافة لقيام مسلحين يتبعون اللواء 106 بخطف ثلاثة مدنيين في طبرق بسبب خروجهم في مظاهرات ضد البرلمان.[49]

بسبب الانفلات الأمني قامت مجموعات مسلحة مجهولة في مدن عديدة باختطاف مدنيين أخرين، فقد رصدت المنظمة خطف 2 مواطنين في طرابلس أطلق

[48] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير شهر مارس، إبريل، يوليو، سبتمبر، ديسمبر 2022.
[49] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير 2022.

سراحهم لاحقا ولا يزال الخاطفين غير معروفين، كما أخفي 3 ثلاثة مدنيين خطفوا على يد مجهولين في البيضاء وبنغازي أيضا.[50]

لم تستثني المجموعات التابعة للحكومة والمسيطرة في منطقة غرب ليبيا ووسطها المدنيين الليبيين من حملات الترهيب والخطف والإخفاء القسري فقد قامت كتيبة ثوار طرابلس بخطف مواطن ليبي،[51] وقام جهاز دعم الاستقرار بخطف مدني أخر في طرابلس وإطلاق سراحه لاحقا،[52] وقام جهاز الردع بطرابلس بخطف 2 مدنيين آخرين في حادثتين منفصلتين.[53]

شهد العام أيضا قيام عناصر الأمن الداخلي بطرابلس بخطف مدني أخر وقيام القوات المشتركة بمصراتة بخطف 2 مدنيين آخرين.[54] كما استمر المرتزقة بالجنوب الليبي بعمليات خطف للمدنيين مقابل الفدية المالية، أيضا فقد اختطف ثلاثة مدنيين ليبيين من الطريق العام قرب مدينة الكفرة في الجنوب الشرقي للبلاد من قبل مجموعة مسلحة من المرتزقة من الموالين للقوات المسلحة الليبية لطلب فدية وأخلي سبيلهم بعد حوالي 20 يوما.[55]

أما عن الاعتقالات التعسفية خلال العام، فقد رصدت المنظمة قيام عناصر جهاز الأمن الداخلي ببنغازي باعتقال 11 مدنيا في سرت من ضمنهم شاعر اعتقل بعد إلقائه لقصيدة ينتقد فيها كتيبة طارق بن زياد، وقاموا أيضا باعتقال 3 مدنيين أخرين في مظاهرات متفرقة في طبرق وبنغازي والبيضاء بالإضافة لاعتقال 2 ناشطين من مجتمع مدني من مكاتب مفوضية المجتمع المدني ببنغازي.[56]

وقامت قوات الأمن الداخلي في طرابلس بعرض 4 تسجيلات لمعتقلين مدنيين كما اعتقل قسم البحث الجنائي مواطنين إثنين أخرين في طبرق أقصى شرق ليبيا أطلق سراحهم بعد ثلاثين يوما.[57]

التعذيب وضروب المعاملة الأخرى

في أغلب الأحداث التي تم توثيقها لمدنيين تم اعتقالهم، تحدث عشرات الشهود والضحايا عن ممارسات متنوعة من التعذيب والإهانة وضروب مختلفة من المعاملة السيئة. لم تلاحظ المنظمة بشكل عام أي تحسن واضح في سلوكيات الجناة ضد

[50] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير، أكتوبر، نوفمبر 2022.
[51] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير إبريل 2022.
[52] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو 2022.
[53] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو، يونيو 2022.
[54] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس، يونيو، أغسطس 2022.
[55] "مصدر يؤكد اختطاف مواطنين على طريق الكفرة بوزريق والبدء في أعمال البحث عنهم". أخبار ليبيا 24. أكتوبر 2022.
أنظر أيضا فيديو منشور علي الفيسبوك لسيارات وجدت بعد عملية الاختطاف. سبتمبر 2022.
[56] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس، مايو، أغسطس، نوفمبر، ديسمبر 2022.
[57] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس 2022.

الضحايا عن الأعوام السابقة، وثبت ذلك من خلال العلامات التي تظهر على أغلب الضحايا الذين تم توثيق حالاتهم والجثث التي تم العثور عليها.

كما يجدر التأكيد أن هناك حالات قامت المنظمة برصدها لم تذكر في هذا التقرير أو غيره من التقارير العلنية بسبب المخاوف من قبل الضحايا والناجين والاعتبارات الأمنية، حيث يرفض الكثير من الضحايا مشاركة تفاصيل الأحداث التي يمرون بها بسبب الملاحقة والترهيب التي يمارسها الجناة ضدهم خلال الاعتقال وبعد إطلاق سراحهم.

تمارس بشكل ممنهج المعاملة المهينة والقاسية ضد المحتجزين ويكثر الحديث عن ممارسات متشابهة وممنهجة تستهدفهم بالسجون شرق البلاد. من ضمن الشهادات التي تم توثيقها، تحدث 3 ضحايا ممن تعرضوا للاختطاف والاحتجاز التعسفي في قسم الأمن الداخلي وأخرين تم إطلاق سراحهم من سجن الكويفية ومن سجن كتيبة طارق بن زياد في بنغازي عن معاناتهم من أمراض مزمنة رفضت الجهات التي تحتجزهم توفير الأدوية اللازمة لها أثناء الحجز، وأكدوا جميعا تعرضهم لأنماط متشابهة من المعاملة المهينة والمسيئة أثناء التحقيق وتم تهديدهم بالخطف مرة أخرى إن تحدثوا علنا عن الممارسات التي تعرضوا لها.

وأفاد أحد الناجين أن الأمراض منتشرة داخل السجون حيث أكد أن هناك سجناء عانوا من إصابات بالغة بسبب التعذيب وكانوا يحتاجون تدخلا جراحيا عاجلا، لكن لم ينظر عمدا لأوضاعهم.

وصف أيضا ضحية كان محتجزا الظروف المعيشية السيئة قائلا :

> كان معي سجين في نفس الزنزانة رجله مبتورة وجراحه متعفنة منذ فترة ! لكن إدارة السجن ترفض خروجه للمستشفى، كما أن مرض الدرن وحساسيات الصدر والأمراض المزمنة التي تحتاج أدوية وعلاج غير متوفرة نهائيا ماعدا مسكنات الألم !

ورد أيضا في إفادة رجل احتجز في سجن معيتيقة التابع لجهاز الردع انه وضع في زنزانة انفرادية ضيقة ولم يقدم له الطعام إطلاقا أول يومين وبقي قيد الاحتجاز التعسفي لأكثر من ثلاثة أشهر تليها دون اي مسوغ قانوني، وأكد تعرضه للضرب والتهديد بالاغتصاب والقتل ورمي جثته في البحر.

تؤكد أيضا الحالات التي وثقتها المنظمة إلى أن الجماعات المسلحة المسيطرة في الشرق والغرب امتهنت أساليب وأنماط تعذيب خلال العام 2022 لهدفين أساسيين وهما ردع المتظاهرين والناشطين عن التعبير عن رأيهم فيما تقوم به الحكومتين لكسب الوقت والسعي لتأجيل الانتخابات لغرض استخلاص معلومات حول ما يجري من نشاطات سياسية مناوئة لتوجهات الحكومتين. أفاد الناجون والشهود للمنظمة أنهم تعرضوا للتعذيب أو شهدوه بأم أعينهم في سجون رسمية وغير رسمية ومراكز احتجاز مهاجرين في مناطق مختلفة في ليبيا خلال العام.

أبرزها قسم الأمن الداخلي بسجن الكويفية وسجن قرنادة وسجون كتيبة طارق بن زياد في بنغازي، وسجن جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومركز احتجاز المهاجرين بشارع الزاوية في طرابلس ومركز الماية للمهاجرين قرب الزاوية.[58]

تمثلت أنماط التعذيب التي مورست في هذه المواقع في الضرب بالعصي والأسلاك الحديدية ومؤخرات البنادق و"التعليق" بالسلاسل الحديدية والتهديد بالقتل وتصوير الضحايا عراة والاغتصاب و استهداف أيدي وارجل الضحايا لانتزاع اعترافات أو لتوطين الشعور بالذل والإهانة في أحيان أخرى، كما استعمل الجناة أساليب تلحق الأذى الجسدي المبرح و الألم و تتسبب بمعاناة نفسية و جسدية مثل الحرمان من الأكل والدخول الى دورة المياه و منع وصول أو الحصول على أي شكل من أشكال الرعاية الطبية والحجز الانفرادي لفترات طويلة من الزمن في أماكن ضيقة جدا و انتهاجها كعقوبة قاسية.

يبدو أيضا أن تكرار هذه الممارسات على فترات طويلة من الزمن جعل ممارستها مقبولة في سياق يدعم استمرارها بشكل ممنهج خصوصا في مراكز الاحتجاز مع انتشار واضح لعمليات الخطف كوسيلة للاعتقال التعسفي والذي غالبا ما يفضي لقيام الجماعات بقتل أشخاص تحت التعذيب وإخفاءهم قسريا أو الإلقاء بجثثهم في مناطق عشوائية أو مكبات للقمامة.[59]

القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع

قتل 42 مدنيا على الأقل في مدن ليبية مختلفة على يد جماعات مسلحة أغلبها تتبع الحكومتين بالشرق والغرب :

- قتل 5 خمسة ليبيين إعداما بالرصاص منهم عائلة مكونة من أب وأم وطفل عمره 17 عاما في منزلهم بطرابلس.[60]

[58] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا لكافة الشهور 2022.
[59] تم سرد هذه الشهادات من ضمن الحالات المذكورة تحت الاعتقال والخطف والتعذيب. لأسباب تتعلق بمبدأ "درأ الضرر عن الضحايا" لم يتم مشاركة تفاصيل تشير لماهية هوياتهم.
[60] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير فبراير 2022.

- قتل شخص مدني من قبل القوات المشتركة بمصراتة.[61]
- قام مجهولين باغتيال مسؤول بشركة الشرارة النفطية وسط مدينة سبها.[62]
- قتل أربعة مدنيين من قبل مسلحين مجهولين في أحداث مختلفة في سبها وبنغازي وسوكنة والعجيلات.[63]
- تم رصد 7 جثث ملقاة على قارعة الطرق أو في أماكن أخرى في كل من ترهونة وبنغازي وغريان تعود لمواطنين ليبيين يبدو عليهم علامات تشير لتعرضهم للتعذيب قبل وفاتهم.[64]
- عثر على 20 جثة في صحراء الكفرة بينها جثتين اثنين تعودان لليبيين، ظلوا طريقهم في الصحراء وانقطعت بهم السبل مما أدي لوفاتهم.[65]

فقد قتل عناصر الأمن بمركز شرطة سيدي خليفة شابا بعد اقتحام منزله واطلاق الرصاص مما تسبب في حريق بالمنزل وتوفي الشاب لاحقا متأثرا بإصابات الحروق بعد امتناع عناصر الأمن عن نقله الى المستشفى،[66] وتوفي معتقل بسجن قرنادة نتيجة للإهمال الطبي المتعمد،[67] كما أكد شهود عيان من منطقة الحنية بمدينة البيضاء أن عناصر مسلحين يستقلون سيارات تحمل شعار الإدارة العامة للبحث الجنائي فرع قرنادة بإمرة منير عبد الرازق بلعزحاولوا اعتقال مدنيين دون إجراءات قانونية في ساعات متأخرة من الليل، مما أدى إلى احتجاج بعض الأهالي لعدم وجود أسباب للاعتقال، فقامت العناصر المسلحة بإطلاق الرصاص عشوائيا مما أدي مقتل شاب ليبي و إصابة أخر بطلقة في الرئة.[68]

تحدث أفراد عائلات عديدة حول الطريقة اللاإنسانية في إخطار العائلات من قبل الجماعات المسلحة باستلام جثث أقاربهم، حيث أفاد عم ضحية بشهادته التالية واصفا غموض الظروف المحيطة بمقتل ابن أخيه قائلا :

> **ابن أخي طالب في الجامعة اختطف من قبل مسلحين في احدى مدن شرق ليبيا وبقي مفقودا لما يقارب العشرة أشهر. وفي صباح أحد الأيام تلقيت اتصالا من أحد أقربائي وكان يعمل في جهاز أمني، طلب مني الذهاب الى ثلاجة الموتى في أحد المستشفيات للتحقق من جثة موجودة لديها نفس مواصفات ابن أخي. ذهبت فورا أنا وشخص أخر وبالفعل كان ابن أخي البالغ من العمر 26 سنة !**

[61] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس 2022.
[62] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير 2022.
[63] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يناير، فبراير، يوليو 2022.
[64] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مايو، يونيو، نوفمبر 2022.
[65] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير يونيو 2022.
[66] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير إبريل 2022.
[67] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس 2022.
[68] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير ديسمبر 2022.

لكن لونه وشكله متغير قليلا لأنه كان ميتا منذ أيام حسب شهادة الطبيب الشرعي. كان المشهد مؤلما جدا بالنسبة لي ! وأصبت بصدمة ! فقدت توازني ولم اعرف ماذا افعل في تلك اللحظة ؟!
سألت رجل أمن وجدته خارج المستشفى، كيف وصلت الجثة هنا ؟ قال لي أن سيارة من نوع تويوتا معتمة الزجاج أتت بالجثة وترجل منها شخصان رموا الجثة أمام الباب الخلفي للمستشفى وغادروا.

كان على الجثة آثار تعذيب في منطقة الأرجل وجروح على المعصمين ورجح الطبيب الشرعي أن الوفاة بسبب توقف عضلة القلب ورجح أنها نتيجة للصدمة الناتجة عن الخوف الشديد أثناء التعذيب. لم نعرف حتى الآن لماذا وكيف قتل ابن أخي ؟! لم تهتم السلطات القضائية والأمنية بتحقيق العدالة لنا والإجابة عن ابسط تساؤلاتنا وضبط الجناة ومحاكمتهم على هذه الجريمة البشعة ضد شاب بريئ في مقتبل العمر.

انتهاكات ضد المجتمع المدني

لازال نشطاء وناشطات المجتمع المدني والمدافعين والمدوّنين والصحفيين يتعرضون الى التضييق والاختطاف والإخفاء القسري حيث استهدفت أجهزة الأمن الداخلي في شرق وغرب البلاد 34 مدنيا (من ضمن 62 حالة تم سرد تفاصيلها في الخطف والاعتقال) بين ناشطين وإعلاميين ومتظاهرين خلال العام شارك أغلبهم في مظاهرات أمام البرلمان بطبرق وسرت ومصراتة وطرابلس.

سجلت المنظمة أيضا 3 أحداث تم فيها التعدي على إعلامية واعتقال صحفي وإخفاء قسري لإعلامي آخر،[69] شهد العام أيضا استمرارا لشن حملات التشويه والترهيب ضد النشطاء والمجتمع المدني عبر بعض منابر هيئة الأوقاف التي تسيطر عليها الجماعة السلفية المدخلية الموالية للقوات المسلحة في شرق ليبيا، وبعضها الآخر من قبل دار الإفتاء ومفوضية المجتمع المدني في غرب ليبيا.[70]

[69] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير مارس وفبراير 2022.

[70] "فتوى صادرة من دار الإفتاء الليبية بتحريم التواصل من قبل المجتمع المدني الليبي مع الدول الأجنبية دون علم الدولة". الموقع الرسمي لدار الإفتاء الليبية. 2018. لم يصدر عن دار الإفتاء الليبية أية فتاوى أخرى تناقض ما جاء في فتواها هذه. وتعد الفتاوى النافذة كهذه بمثابة قوانين باعتبار جواز العودة للفقه الليبي في تجريم الأفعال المعارضة لما تعتبره الحكومة ودار الإفتاء" منافيا لقواعد الشريعة الإسلامية بصدور الفتاوى" باعتبار أن القانون يسمح بالرجوع للفتاوي في حال عدم وجود نص صريح.

قبيل أخر العام، رصدت المنظمة اعتقال المدير التنفيذي لمفوضية المجتمع المدني ببنغازي ومدير إدارة المنظمات الدولية بمفوضية المجتمع المدني، بعد استدعائه من قبل جهاز الأمن الداخلي بنغازي الذين اقتحموا مكاتب الإدارة التنفيذية للمفوضية وصادروا أجهزة كمبيوتر وأغلقوا صفحة المفوضية.[71]

تعد كلا الحكومتين قوالب جاهزة للتهم التي توجه للنشطاء منها العمالة والخيانة والدعوة الى الإلحاد والانحلال والترويج للمثلية الجنسية،[72] كما تسعى الأجهزة الأمنية إلصاق التهم ذاتها مع مؤسسات المجتمع المدني وقلب الرأي العام ضدهم وتشويه صورة المدافعين عن حقوق الإنسان خصوصا من خلال استغلال الثقافة الإسلامية في حملات تهدف للدعوة لما تطلق عليه الحكومة والمفوضية "بالأفكار التي تتعارض مع قيم المجتمع الإسلامي" في حين أن أغلب نشاطات المجتمع المدني تصب في العمل الإنساني الخيري والتنموي وتنادي بوقف الانتهاكات المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة و إنهاء التعذيب و القتل و التمييز و العنصرية ونشر السلام والدعوة لفرض سلطة القانون من خلال التأكيد على احترام الحريات والحقوق وحرية المعتقد للجميع.

هذا بالإضافة لقيام الحكومة بإصدار قوانين تقيد العمل المدني، بما في ذلك قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية ذا النصوص الفضفاضة القابلة للتأويل والتفسير الذي تم تمريره وأصبح نافذا منذ أكتوبر 2022.

إن القيود التي تفرضها مفوضية المجتمع المدني المنقسمة في الشرق وفي الغرب، خصوصا ضد العاملين على ملفات حساسة منها قضايا حقوق الإنسان، والتي تمنع تلقي تمويلات من الخارج وتجرم العمل مع بعض الجهات الدولية أو التعامل معها بدون إذن خطي من المفوضية، علاوة على اشتراط الحصول على الموافقة من الأمن الداخلي والمخابرات قبل إقامة أي نشاطات وتقديم التفاصيل الكاملة حسب وصفها.

يعاني النشطاء من فرض قيود على السفر حيث تُطلب ورقة الموافقة الأمنية من الأمن الداخلي في مطار بنينا ببنغازي قبل السفر للخارج، مما يحد من قدرة النشطاء والمدافعين على المشاركة في النشاطات خارج ليبيا. نذكر من هذه الأحداث تعرض أحد العاملين بالمنظمات الدولية للاعتقال في مطار بنينا الدولي ببنغازي حيث تم احتجازه في قسم الأمن الداخلي بسجن الكويفية لأكثر من أسبوع دون أي سبب واضح.[73]

تحدث أحد الناشطين المعتقلين سابقا حول التهديدات التي يتعرض لها الفاعلين المدنيين قائلا :

[71] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير ديسمبر 2022.

[72] "ليبيا: ملاحقة المجتمع المدني بناءً على أسس أخلاقية أو دينية مضللة ليس مقبولًا ويسلّط الضوء على إفلات الجماعات المسلحة المتطرفة من العقاب". مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. 2022.

[73] أنظر تقارير منظمة رصد الجرائم في ليبيا. تقرير نوفمبر 2022.

> ألقي جهاز الأمن الداخلي القبض علي بعد ساعات من مشاركتي بوقفة احتجاجية في سرت احتجزوني في مكان أو سجن غير رسمي لمدة 15 يوما تقريبا. وجه المحققون لي اتهامات بزعزعة الأمن والاستقرار وتلقي الأوامر من جهات خارجية تريد التخريب ثم اجبروني على توقيع تعهد بعدم المشاركة في أي وقفات احتجاجية في المستقبل.

انتهاكات ضد المتظاهرين سلميا

تقمع الأجهزة الأمنية والعسكرية في الشرق الاحتجاجات والتظاهرات السلمية، وتسمح فقط بتلك التي تنظمها أو لا تتعارض مع سياساتها، حيث يعتقل النشطاء تعسفيا وتلفق لهم تهم مختلفة منها تهم تتعلق بالأمن القومي والإخلال بالأمن والتخريب.

تعتبر المظاهرات والتجمعات ممنوعة دون أخذ موافقة خطية أمنية مسبقة من الأجهزة الأمنية، وفق قانون (65) لسنة 2012 والذي يفرض تحديد الجهة المنظمة وزمان ومكان المظاهرة.

طالت الاعتقالات خلال العام إجمالي 40 مدنيا :

- اعتقل في المظاهرات 22 ممن انخرطوا في نشاط مدني بطبرق، منهم أربعة نشطاء ومتظاهرين أمام مبنى البرلمان في طبرق لفقت لهم تهم مختلفة منها ما يتعلق بالأمن القومي ومنها الإخلال بالأمن والتخريب.

- شن جهاز الأمن الداخلي والقوات العسكرية عدة حملات قمع واعتقالات تعسفية بمدينة سرت استهدفت أكثر من 18 ناشط مدني على خلفية الظهور في احتجاجات تندد بالأوضاع المعيشية السيئة منذ سيطرة القوات المسلحة الليبية على المدينة عام 2020 حيث ظل بعض من اعتقلوا مخفيين قسريا لأكثر من 100 يوم وأخلي سبيل أغلبهم بعد توقيع تعهدات غير قانونية بعدم التظاهر مرة أخرى.

الإحصائيات

561

إنتهاك تم رصده في سنة 2022

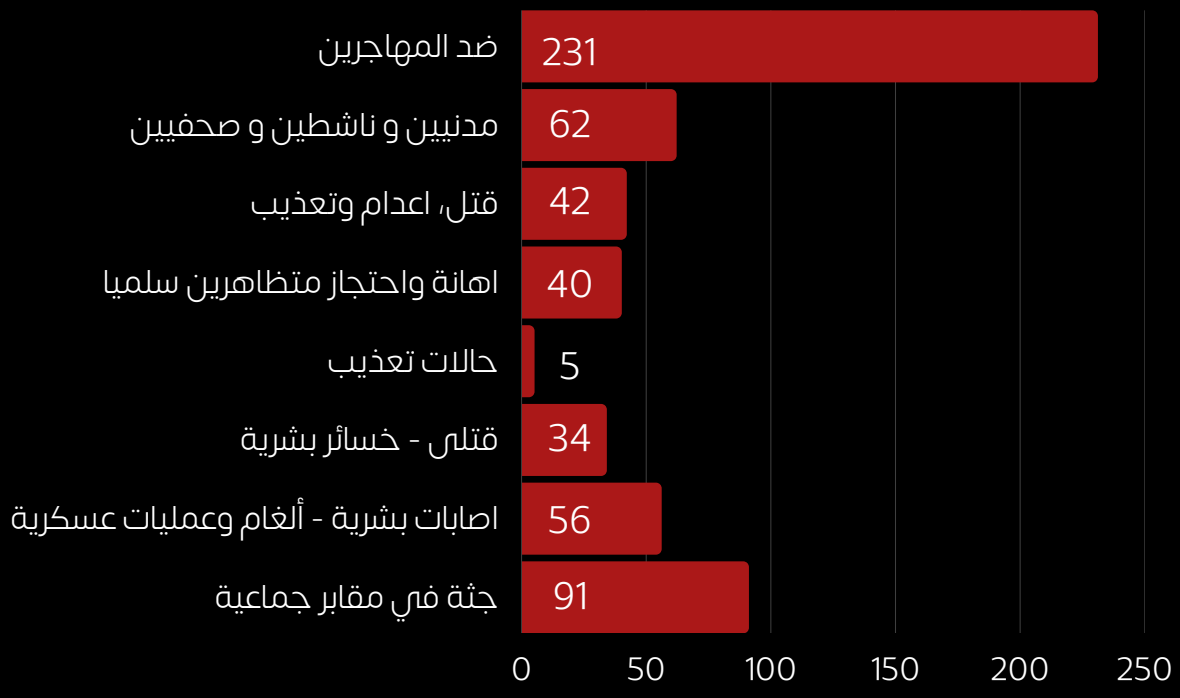

قامت منظمة رصد الجرائم في ليبيا باحالت 60 ملف و84 مراسلة للجهات الدولية

7. الخلاصة

لم يعد سوء الوضع السياسي في ليبيا والسير نحو الديمقراطية والسعي للانتخابات أولوية لدى الغالبية، بل أصبح العامة يطالبون بالأمن والاستقرار الاقتصادي والعدول عن الحرب وتوحيد الانقسام القائم بين الشرق و الغرب قبل كل شيء، أصبح امتهان الإجرام والنصب والفساد من قبل الجماعات التي تتبع الحكومة أمرا متعارفا عليه، وبات مطلب المواطن الليبي العادي ينحصر في كيفية التأقلم مع الوضع الأمني السيئ بتجنب التدخل لما تقوم به الحكومات و الميليشيات و إيجاد سبل العيش البسيط، لكن ذلك لم يعد كافيا لضمان سلامة وأمن المواطنين و الأجانب في ليبيا فحسب ما تشير له المعطيات والحالات الموثقة بهذا التقرير وغيره من التقارير الأخرى أن أي شخص يعيش علي الأراضي الليبية معرض لخطر الخطف والاعتقال التعذيب والقتل. كما تومئ المؤشرات بعدم وجود أسباب واضحة للعديد من الانتهاكات المرتكبة.

يوجد ضمن هذا السياق حالات عدة لأشخاص تم اعتقالهم بالخطأ وتعذيبهم واحتجازهم تعسفيا وبدون أسباب. كما يوجد مئات من الضحايا ممن تم إخفائهم قسريا وآخرين وجدوا مقتولين لكن لم يتم التعرف على هوياتهم، وآخرون مفقودون ولا تعرف أسباب اختفائهم. بعضهم أيضا وجدت جثثهم في مناطق متفرقة وعشوائية والبعض الآخر وجدت في مقابر جماعية. تم أيضا رصد حالات عديدة لمعتقلين لا يعرفون طبيعة التهم الموجهة إليهم ولا يسمح للمحامي أو عائلاتهم بالوصول لهم. ويبدو جليا أن انتشار هذه الممارسات الممنهجة من قبل جماعات بعينها يعني أن أعدادا كبيرة من الضحايا لا تقوم بالتبليغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها.

يبدو واضحا أيضا أن عمليات الإتجار بالبشر والعمل القسري والتجارة الجنسية والتعذيب والقتل والاغتصاب والسخرة لازالت تطال المهاجرين، و أنه ورغم التقارير والنداءات المتكررة التي توجهها المنظمات المحلية و الدولية للاتحاد الأوروبي وحكومات الدول الأوروبية من جهة و للحكومة الليبية وجهاز خفر السواحل وجهاز مكافحة الهجرة والأجهزة الأمنية الأخرى من جهة أخرى لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة ولمنع استهداف المهاجرين في البحر وإرجاعهم لم تأت بنتيجة فعلية بعد، لأن قلة من جثث المهاجرين لازالت ترسو على الشواطئ الليبية حاملة علامات تدل على استهدافهم بالرصاص وحروق تدل على استمرار استهداف المراكب التي يستقلونها بالإضافة لاستمرار احتجاز المهاجرين في مراكز تعج بهذه الانتهاكات الممنهجة تحت مرأي و بشهادة كافة الأطراف.

أخيرا، يجدر الإشارة إلى أن ما تم سرده في هذا التقرير لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للانتهاكات والجرائم المرتكبة في ليبيا خلال العام، وإنما فقط الحالات التي تم رصدها والتثبت من صحتها. يعلل ذلك بالظروف الأمنية المتردية والانفلات الأمني اللذان أثرا عامة على ازدياد الجرائم الجنائية مثل القتل للثأر الاجتماعي وجرائم الشرف والقتل تحت تأثير المخدرات والانتقام لأسباب شخصية والسطو على الأراضي والعقارات وغيرها. يعد انتشار الجريمة المنظمة والجرائم الاجتماعية والجنائية وحده آفة يجب أن تتحمل مسؤوليتها السلطات والجهات الأمنية التي تدعم بتجاهلها وتساهلها ازدياد هذه الجرائم.

تعود قلة الوصول للمعلومات أيضا حول العديد من الجرائم مثل العنف الجنسي والاغتصاب والتجارة الجنسية لتأثير الوصم الاجتماعي بالأساس، كما يوجد انتهاكات ضد نساء ورجال لا يرغب الضحايا في توثيقها بسبب العوامل الثقافية والدينية والنفسية، كما أن القدرة الاستيعابية لفريق التوثيق بالمنظمة تظل محدودة جدا أمام الأعداد الهائلة لهذه الانتهاكات.

8. التوصيات

توجه منظمة رصد الجرائم في ليبيا توصياتها هذه للواجهتين السياسيتين بشرق ليبيا وغربها، وتدين بشدة تقصير مكتب النائب العام ومجلس النواب الليبي والمجلس الرئاسي الليبي بطرابلس عن الانتهاكات المرتكبة في ليبيا من قبل المجموعات المسلحة والأجهزة الأمنية التي تتبعها.

كما تدين تورط القوات المسلحة الليبية شرق البلاد في كافة الجرائم المرتكبة في السجون ومراكز الاحتجاز والمقرات الأمنية والعسكرية والاعتقالات والخطف ضد المدنيين والمتظاهرين.

يمثل القتل غير المشروع والخطف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي أثناء الحرب انتهاكات جسيمة تتحمل مسؤوليتها بحكم القانون وبحكم السيطرة بالواقع السلطات الليبية للحكومتين اللتان تديران كافة العمليات الإدارية والمالية والقضائية في ليبيا واللتان تأمران أو تسمحان أو تتجاهلان ما يحدث على الأراضي التي تسيطر عليها من قبل مجموعات تتبعها بقرارات صادرة وموقعة من قبلها، عليه:

تطالب منظمة رصد الجرائم في ليبيا مكتب النائب العام الليبي والنيابات المختصة بسرعة فتح تحقيقات عاجلة وشفافة ونزيهة في كافة الجرائم التي تم توثيقها ورصدها في هذا التقرير وفي كافة الانتهاكات التي تعلم بحدوثها أنيا من أجل العمل على تقديم المسؤولين والجناة للعدالة داخل البلاد والعمل على تسهيل تسليم المطلوبين دوليا خارج البلاد حال ثبوت اعتراف مكتب النائب العام الليبي بعدم قدرته على التعامل مع سيطرة الميليشيات المسلحة وإثبات انعدام فعالية القضاء الداخلي لمحاكمة الجناة بشكل نزيه وعادل في ليبيا.

تطالب منظمة رصد الجرائم في ليبيا بالكشف عن مصير جميع المختطفين والمخفيين قسرا الذين اعتقلتهم أجهزة الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية ببنغازي ومصراتة وسبها وطرابلس و أوباري و سرت و طبرق و المدن الأخرى، وإخلاء سبيلهم منهم فوراً أو إحالتهم الى النيابة كما نطالب باتخاذ الإجراءات القانونية المنصفة والعادلة وإحالة المشتبه بهم علي النيابات المتخصصة في المدد التي تنص عليها القوانين الليبية النافذة والسماح لمحاميهم ولذويهم بزيارتهم واحترام خصوصياتهم و كرامتهم والتعامل معهم بالمعايير الموصي بها دوليا، ومراعاة حالاتهم الصحية وأعمارهم في حال كان احتجازهم قانونيا، كما نناشد النائب العام الليبي بضرورة فتح تحقيق عاجل في هذه الحوادث ومحاسبة المسؤولين عنها، بما في ذلك أفراد الأجهزة الأمنية

المسؤولين عن الاعتقالات التعسفية والمعاملة المهينة والقاسية والتعذيب ضد المحتجزين سواء حصلت داخل أماكن احتجاز رسمية أو غير رسمية أو أثناء الاعتقال أو أثناء المظاهرات السليمة أو مراكز الهجرة أو مواقع تهريب البشر أو أية مواقع داخل الإقليم الليبي الذي يقع تحت شرعية الحكومة.

تطالب منظمة رصد بإيلاء قضايا المقابر الجماعية أولوية قصوى وتفعيل آليات التحقيق المثلى وجلب المتهمين الذين صدرت في حقهم مذكرات قبض محلية ودولية. كما نطالب بدعم تدخل القضاء الدولي في جرائم ترهونة وسرت لكيلا يتم استغلالها وتسيسيها لصالح أي طرف في النزاع، وليتم محاكمة المتهمين في محاكم عسكرية خاصة وطبقا لبنود اتفاق روما لعام 1998 وهو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يحدد ماهية الجرائم باعتبارها ترقى لجرائم ضد الإنسانية. إن من حق المواطن الليبي أن يعلم بكافة الإجراءات التي تقوم بها السلطات الليبية وبالتالي يجدر بالحكومة الليبية التصريح العلني بالمستجدات التي تحصل في هذه القضايا على وجه التحديد والسعي للإفصاح للأهالي حول ماهية هويات الجثث التي تم التعرف عليها ومنع التشكيلات المسلحة من تعطيل عمليات البحث والتعرف على الجثث وجمع عينات الحمض النووي والإفصاح عن نتائج التحقيقات النهائية.

تطالب منظمة رصد حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي الليبي والسلطات في شرق ليبيا بما فيها القيادة العامة للقوات المسلحة، بوقف حملات التضييق ضد المجتمع المدني والمتمثلة في اعتقال المتظاهرين والناشطين والصحفيين والإعلاميين وتشويه سمعة العاملين بمجال حقوق الإنسان وإصدار القرارات والقوانين التعسفية التي تفرض قيودا أمنية وعقوبات. والتوقف عن انتهاج أساليب الترهيب والخطف والاختفاء القسري والتعذيب والتهديد المتكرر. تطالب منظمة رصد الجرائم بضرورة ضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية تكوين الجمعيات أيضا واحترام ذمة واستقلال المنظمات الغير حكومية عن الحكومة بشكل كامل والذي يعد الأساس القانوني الثابت لعمل المجتمع والمدني والفضاء المدني عامة.

تطالب منظمة رصد السلطات الليبية باتخاذ التدابير والإجراءات القانونية و الإدارية والصحية اللازمة وإصدار قرارات عادلة تحترم مبادئ حقوق الإنسان الموصي بها دوليا والسعي لتنفيذها على أرض الواقع لحماية الفئات الهشة والمستضعفة جميعا، وإيلاء اهتمام خاص بحالة ضعف المهاجرين و العاملين الأجانب وطالبي اللجوء من كافة أشكال العنف والتعذيب وسوء المعاملة والاعتداء الجنسي و التجارة الجنسية و العمالة القسرية، يجب أن تتخذ السلطات في ليبيا إجراءات فعالة لمنع اعتقال واحتجاز طالبي اللجوء وحاملي بطاقات المفوضية السامية للمهاجرين وعدم إعادة هؤلاء قسريا لمواطنهم حتى لا تتم ملاحقتهم سياسيا لحين انتقالهم إلى بلدان أكثر أمانا، و في هذا الشأن نحث حكومة الوحدة الوطنية والسلطات في شرق ليبيا وكافة الأجسام المعنية بالتعامل مع المهاجرين بإعداد آليات فعالة للبحث والإنقاذ والعثور على المفقودين على الأرض الليبية وفي البحر وتحديد هوياتهم لإبلاغ ذويهم عنهم، وفتح تحقيقات فعّالة في كافة الانتهاكات الجسيمة والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين وضمان مسائلة ومحاسبة المسؤولين عنها.

تطالب منظمة رصد الجرائم في ليبيا الجهات المسؤولة بحكومة الوحدة الوطنية والقوات المسلحة الليبية بتكثيف الجهود لنزع الألغام خصوصا بالأماكن الأهلة بالسكان المدنيين، والتوقف عن السماح للقوات العسكرية التابعة لها عن استخدام الأسلحة المحظورة وخصوصا الألغام ضد الأفراد التي تزرع في هذه المواقع المدنية، والتي لا تميز بين المدنيين والعسكريين. وتطالب منظمة رصد مكتب النائب العام بفتح تحقيقات في الأحداث التي أدت لوقوع خسائر بشرية ومادية والتي ترتقي لجرائم حرب، ومحاسبة المسؤولين عنها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

التقرير السنوي 2022

© جميع الحقوق محفوظة

حقوق النشر من قبل
منظمة رصد الجرائم في ليبيا - 2023
www.lcw.ngo / info@lcw.ngo
+447538818825

التصميم من قبل
Brand Booster - Digital Agency
brandbooster.digital@gmail.com

/LCWNGO
/LCWNGO

LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

CC BY NC SA